النمو الاقتصادى والتوظيف فى الضفة الغربية وقطاع غزة

باسم مكحول*

ABSTRACT

Economic Growth and Employment in the West Bank and Gaza Strip

The purpose of this study is to estimate the relationship between economic growth and employment in the Palestinian economy, at the macro and sectoral levels. Descriptive and quantitative analytical methods were used to estimate the employment elasticity with respect to output, and the labour absorption capacity of the Palestinian economy. The real national accounts of the period of 1994-1999 were used for analysis. At the macro level, employment elasticity with respect to output was estimated at 0.8 and 0.78 in the West Bank and Gaza strip respectively. The highest elasticity was found in the West Bank agricultural sector (3.15) and industry (2.77). In Gaza Strip, the highest elasticity was in agriculture and construction sectors: 2.93 and 2 respectively.

The total absorptive capacity in the West Bank was estimated at 85%. In other words, the West Bank economy can absorb only 85% of all new entrants to its labour market. The Gaza Strip absorptive capacity was found to be 52%. The Palestinian economy as a whole can absorb 62% of the increase in labour force annually. The most promising labour- absorbing sector are services, wholesale, retail, restaurant and hotel and the construction sector. The lowest labour-absorbing sectors are agriculture, industry as well as transportation and storage.

* أستاذ مشارك، قسم الاقتصاد، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.

١- مقدمة

شهدت المناطق الفلسطينية تغيرات جوهرية فى أعقاب إعلان المبادئ بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، واتفاقية أسلو، وما تبعهما من تطورات أهمها تشكيل السلطة الوطنية وبناء مؤسساتها. وقد رافق هذه التطورات تفاؤل كبير حول المكاسب الاقتصادية التى سيجنيها المواطن الفلسطينى، ومن بينها تحسين القدرة الاستيعابية للعمالة فى الاقتصاد الفلسطينى، إلا أن تلك المكاسب الاقتصادية لم تتحقق بالكمية والنوعية المرجوة، بل زادت حساسية الاقتصاد الفلسطينى للصدمات الخارجية، وزاد اعتماده على سوق العمل الإسرائيلى. إذ ارتفعت نسبة العاملين الفلسطينين فى إسرائيل من مجمل العاملين من ١٦,٢% سنة ١٩٩٥ إلى ٢٣% سنة ١٩٩٩ (الجهاز المركزى للإحصاء الفلسطينى، تشرين ثانى ٢٠٠٠). وتبقى مشكلة البطالة من أكبر التحديات التى تواجه الاقتصاد الفلسطينى، إذ بلغ متوسط نسبة البطالة ١٧% سنوياً خلال الفترة الممتدة من سنة ١٩٩٥ حتى سنة ٢٠٠٠، إن عدم قدرة الاقتصاد الفلسطينى على خلق فرص عمل كافية لاستيعاب جميع أفراد القوى العاملة، لا يمثل، فقط، فقدان السلع والخدمات التى كان من الممكن إنتاجها بل أنها تعيق الأفراد عن ترجمة قدراتهم فى مشاركة فعالة فى المجتمع.

ويزيد ارتفاع معدلات النمو السكانى من حدة مشكلة البطالة فى المناطق الفلسطينية مقارنة ببقية الدول، إذا بلغ النمو السكانى ٣,٩% سنة ١٩٩٨ فى الضفة الغربية و٤,٤% فى قطاع غزة (ماس: المراقب الاقتصادى العدد ٦، ٢٠٠٠)[1]. ويضاف إلى ذلك كون المجتمع الفلسطينى مجتمعاً فتياً. إذ شكلت القوة البشرية (الأفراد ١٥ سنة فأكثر)، نسبة ٥٣,٢% من مجمل السكان. وتنبع أهمية هذه النسبة من كونها مؤشراً على تدفق أعداد كبيرة من الأفراد لسوق العمل فى المستقبل القريب، ما سيخلق ضغوطاً أكبر فى سوق العمل.

وفى ضوء هذه الاعتبارات، تهدف الدراسة إلى التعرف على طبيعة العلاقة بين النمو الاقتصادى والتوظيف على المستويين الكلى والقطاعى، وتقدير القدرة الاستيعابية للعمالة فى الاقتصاد الفلسطينى. إضافة إلى تقديم بعض التوصيات

العامة التى نعتقد أنها ستساعد على تقوية الترابط بين النمو والتوظيف فى المناطق الفلسطينية.

وتعتمد الدراسة على بيانات الحسابات القومية الحقيقية للفترة الممتدة من سنة ١٩٩٤ إلى سنة ١٩٩٩، كما تستخدم الدراسة بيانات مسوحات العمل التى ينفذها الجهاز المركزى للإحصاء الفلسطينى. وتم مراجعة الدراسات، والأدبيات السابقة التى عالجت الموضوع، حيث تمت الإشارة إليها فى الدراسة. وسيتم تحليل البيانات باستخدام الأسلوبين الوصفى والكمى، وسيركز التحليل الكمى على تقدير مرونة التوظيف بالنسبة للإنتاج وتقدير القدرة الاستيعابية للعمالة فى الاقتصاد الفلسطينى. وتتكون الدراسة من خمسة أجزاء إضافة إلى المقدمة، ويعرض الجزء الأول لمحة عن النمو الاقتصادى والتوظيف منذ سنة ١٩٩٤، ويناقش الجزء الثانى الخلفية النظرية والدراسات السابقة، أما المنهجية والبيانات فقد تم استعراضها فى الجزء الثالث، وتم فى الجزء الرابع استعراض وتحليل النتائج الإحصائية المقدرة. وأخيراً قدمت بعض التوصيات التى نعتقد أنها ستسهم فى تقوية الترابط بين النمو الاقتصادى والتوظيف فى المناطق الفلسطينية، بما يحسن قدرة الاقتصاد الفلسطينى على استيعاب المزيد من العمالة.

٢–النمو الاقتصادى والتوظيف منذ سنة ١٩٩٤: لمحة تاريخية

هنالك عدة تقديرات للحسابات القومية للمناطق الفلسطينية أهمها، تقديرات دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، والبنك الدولى، وصندوق النقد الدولى. وتتسم هذه التقديرات بوجود فروقات كبيرة بينها من جهة، وإعادة تقديرها بشكل دائم، خاصة تلك التى تنشرها المؤسسات الدولية، من جهة أخرى. ولسد النقص فى الحسابات القومية بالأسعار الحقيقية، بادر الجهاز المركزى للإحصاء الفلسطينى إلى تقدير سلسلة زمنية بالأسعار الحقيقية. ولم تنشر هذه البيانات بشكل رسمى حتى الآن. ويقدر الناتج المحلى الإجمالى الحقيقى (سنة الأساس ١٩٩٧) للضفة الغربية (بما فيها القدس) سنة ١٩٩٤ بـ ٢١٥٢ مليون دولار وبـ ٩١١ مليون دولار لقطاع غزة فى حين يقدر الناتج القومى الإجمالى بـ ٢٣٧٥ مليون دولار

للضفة الغربية و١٠٠٨ لقطاع غزة، وقد ازداد الناتج المحلى بمعدل سنوى ٩,٣% خلال الفترة الممتدة من سنة ١٩٩٤ إلى سنة ١٩٩٩. بينما زاد بنسبة ١٢,٨% فى قطاع غزة لنفس الفترة، وهذه زيادة حقيقية فى الناتج المحلى الإجمالى، بمعنى زيادة فى إنتاج السلع والخدمات. أما الدخل القومى الإجمالى فقد زاد ١٥,٥% سنوياً فى الضفة الغربية و١٤,٨% فى قطاع غزة خلال الفترة من سنة ١٩٩٤ إلى ١٩٩٩. ويلاحظ مما تقدم ارتفاع معدلات النمو الاقتصادى التى شهدتها المناطق الفلسطينية خلال السنوات الماضية بالرغم من المشاكل والظروف السياسية الصعبة التى يعانى منها، والناجمة بشكل أساسى عن سياسات الاحتلال الإسرائيلى.

أما عدد العاملين من الضفة الغربية وقطاع غزة فقد بلغ ٤٩٠ ألفاً فى الربع الأول من سنة ٢٠٠١، موزعين كما يلى: ٣٦١ ألفاً من أبناء الضفة الغربية (١٩% منهم يعملون فى إسرائيل والباقون يعملون فى الضفة الغربية)، و١٢٩ ألفاً من أبناء قطاع غزة (٢,٣% منهم يعملون فى إسرائيل والباقون يعملون فى قطاع غزة). وبلغ متوسط نمو التوظيف ٨% سنوياً فى الضفة الغربية خلال الفترة الممتدة من سنة ١٩٩٥ حتى ستة ١٩٩٩، و٦,٨% فى قطاع غزة (لمزيد من المعلومات أنظر الجداول١، ٢، ٣، ٤، ٥). وهنالك تذبذب كبير فى الطلب على العمالة فى المناطق الفلسطينية تبعاً للتقلبات الاقتصادية التى تشهدها من جهة، ولسياسة الإغلاق التى تمارسها إسرائيل من جهة أخرى. فقد تزايدت أيام الإغلاق بشكل متسارع، إذ بلغ عددها ١٧ يوماً فى الضفة الغربية و٢٦ يوماً فى قطاع غزة سنة ١٩٩٣، إلى أن وصلت إلى ١٣٢ يوماً فى الضفة الغربية و١٣٨ يوماً فى قطاع عزة خلال سنة ١٩٩٦، وعادت لتنخفض تدريجياً حتى وصلت ٦ أيام خلال النصف الأول من سنة ١٩٩٩. (ماس: المراقب الاقتصادى، العدد السادس ٢٠٠٠). ومن الآثار الاقتصادية الناجمة عن الإغلاق الخسارة الكبيرة فى الإنتاج التى تلحق بكافة القطاعات الاقتصادية، يضاف إلى ذلك الخسارة الكبرى فى العمالة المحلية، إذ ترتفع نسب البطالة بشكل حاد خلال أيام الإغلاق، بحيث تصل إلى ٥٠% من القوى العاملة. (وزارة العدل ١٩٩٧).

وعند استعراض توزيع العاملين بين الأنشطة الاقتصادية يتبين وجود تحولات هيكلية يمكن حصرها فى:

- تراجع نسبة استيعاب القطاع الزراعى للعمالة من ١٦% سنة ١٩٩٥ إلى ١٣% سنة ١٩٩٩ فى الضفة الغربية، وكذلك مساهمة القطاع الصناعى (من ١٨% سنة ١٩٩٥ إلى ١٦% سنة ١٩٩٩). أما فى قطاع غزة قد شهد زيادة فى دور القطاع الزراعى فى استيعاب العمالة، فقد زادت نسبة العاملين فيه من ٧,٨% سنة ١٩٩٥ إلى ١٦% سنة ١٩٩٩، فيما تراجعت مساهمة القطاع الصناعى من ١٤% سنة ١٩٩٥ إلى ١١% سنة ١٩٩٩ (لمزيد من المعلومات أنظر الجداول ١، ٢).

- تزايد دور القطاع العام فى التوظيف، والذى نجم عن تشكيل وزارات ومؤسسات وأجهزة السلطة الوطنية الفلسطينية، فقد بلغ عدد العاملين فى القطاع العام منتصف ١٩٩٤ حوالى ٢٢ ألف موظف، واستمر عددهم بالتزايد حتى وصل إلى حوالى ١٠٥,٥٦ آلاف مع نهاية الربع الثانى من سنة ١٩٩٩، أى بزيادة نسبتها ٣٨٠% (ماس، المراقب الاقتصادى، أعداد مختلفة). وقد بلغت نسبة العاملين فى هذا القطاع ٣٣,١% فى قطاع غزة، و١٨,٦% من العاملين فى الضفة الغربية حتى النصف الثانى من سنة ١٩٩٩ (ماس، المراقب الاقتصادى، العدد السادس ٢٠٠٠). وقد ازدادت أهمية القطاع العام كمصدر للاستخدام مع مرور الوقت، إذ زادت حصة التوظيف العام من ١٥,٨% نهاية سنة ١٩٩٥ إلى أن وصلت ٢٣% نهاية النصف الثانى من سنة ١٩٩٩، ويتوزع العاملون فى القطاع العام على النحو التالى: ٥٥% فى دوائر الخدمة المدنية، و٤٥% فى أجهزة الشرطة والأمن.

- تزايد أعداد الفلسطينيين العاملين فى إسرائيل والمستوطنات، إذ ارتفع عددهم من ٦٤,٨٨ ألف عامل نهاية سنة ١٩٩٥ إلى ١٣١,٠٣٤ ألف فى نهاية الربع الأول من سنة ٢٠٠٠ (الجهاز المركزى للإحصاء الفلسطينى: مسح القوى العاملة – الدورة ١٦، ٢٠٠٠، ماس: المراقب الاقتصادى، العدد السادس ٢٠٠٠). أى أن الاقتصاد الإسرائيلى وفر ٢٢% من فرص العمل للفلسطينيين، مقارنة بـ

١٦,١% نهاية سنة ١٩٩٥، كما أن الاقتصاد الإسرائيلى وفر ٣٤% من فرص العمل الجديدة خلال الفترة الممتدة من نهاية سنة ١٩٩٥ حتى نهاية الربع الأول من سنة ٢٠٠٠ (ماس: المراقب الاقتصادى، العدد السادس ٢٠٠٠).

وتتميز المناطق الفلسطينية بضعف قدرتها الاستيعابية للعمالة. وللدلالة على ذلك فقد تبين أن فجوة الطلب Demand Gap تتزايد مع مرور الوقت فى كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، بمعنى أن عرض العمل ينمو بوتيرة أسرع من نمو الطلب على العمل.[٢] وقد بلغ متوسط الفجوة ٥٠,٢ ألف فرد فى الضفة الغربية، و٣٤,٨ ألف فى قطاع غزة خلال الفترة بين ١٩٧٠ ــ ١٩٩٣. وقد ازدادت الفجوة بعد سنة ١٩٩٤ لتصبح ١٢٩ ألف فى الضفة الغربية، و٥٧ ألف فى قطاع غزة، وبلغ متوسط الزيادة السنوية فى الفجوة ٢,٣ ألف فرد فى الضفة الغربية، أى ما يعادل نمواً سنوياً بـ ٤,٨%، و١,٥ ألف فى قطاع غزة (٥,١% معدل نمو سنوى) (مكحول ٢٠٠٠). وتشير هذه النتائج إلى أن قدرة الاقتصاد الفلسطينى على استيعاب القوى العاملة الفلسطينية تتراجع مع مرور الوقت، ويزداد اعتماده على أسواق العمل الخارجية، خاصة السوق الإسرائيلية لتصريف الفائض فى القوة البشرية، ويتحول الفائض فى القوى العاملة الذى لا يتم تصديره إلى بطالة. ومن هنا تنبع أهمية دراسة محددات نمو التوظيف فى الأراضى الفلسطينية ومن بينها مرونة الطلب على العمل بالنسبة للإنتاج.

ونتيجة لضعف القدرة الاستيعابية للعمالة فى المناطق الفلسطينية، فإنها تعانى من ارتفاع معدلات البطالة. إذ بلغ متوسط نسبة البطالة ١٣,٦% فى الضفة الغربية، و٢٣% فى قطاع غزة خلال الفترة الممتدة من نهاية سنة ١٩٩٥ حتى الربع الأول من سنة ٢٠٠٠، ويلاحظ تذبذب معدلات البطالة من سنة لأخرى تبعاً للظروف السياسة والاقتصادية السائدة فى المناطق الفلسطينية من جهة، وتبعاً لسياسة الإغلاق التى تمارسها إسرائيل والتى تحد من تدفق العمالة الفلسطينية إلى إسرائيل من جهة أخرى. إذ أن معدل البطالة فى الضفة الغربية تراوح بين ٢٤,٣% و٧,٥%، وفى قطاع غزة بين ٣٩,١% و١٥,٣% خلال الفترة الممتدة ما بين سنة ١٩٩٥ والربع الأول من سنة ٢٠٠٠، وقد تراجعت معدلات البطالة بشكل

كبير خلال الفترة الممتدة ما بين الربع الأول من ١٩٩٦ حتى الربع الأول من سنة ٢٠٠٠، وقد بلغ معدل التراجع ٤% خلال كل دورة (ربع سنة) فى الضفة الغربية وقطاع غزة، وهذا مؤشر أولى على تحسن أوضاع سوق العمل فى المناطق الفلسطينية.

أما من حيث عبء البطالة فتسمح البيانات المتوفرة بدراسته حسب الفئات العمرية، والجنس، والمستوى التعليمى، ومكان السكن، وذلك على مستوى كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، وتفيد معرفة عبء البطالة فى رسم السياسات الملائمة لمكافحتها، إذ لابد من تحديد الفئة أو المنطقة المستهدفة عند رسم سياسة مكافحة البطالة وتحديد آلية تنفيذها. وقد تبين أن معدلات البطالة فى قطاع غزة أعلى مما هى عليه فى الضفة الغربية، وتقدر هذه الزيادة بـ ٧٢% فى المعدل. وقد يرجع ذلك إلى اختلاف الظروف الاقتصادية بين المنطقتين من جهة، وإلى ارتفاع حدة آثار الإغلاق على انتقال العمالة من قطاع غزة إلى إسرائيل، مقارنة بانتقالها من الضفة الغربية إلى إسرائيل من جهة أخرى، إذ أن إمكانية تقييد حركة العمال فى القطاع إلى إسرائيل أكبر بكثير مما هى عليه فى الضفة الغربية، نظراً لإمكانية الدخول بدون تصاريح عمل من الضفة الغربية إلى إسرائيل حتى خلال أيام الإغلاق الشامل. كما أن محدودية الموارد الزراعية فى قطاع غزة مقارنة بالضفة الغربية تحد من قدرة القطاع الزراعى على استيعاب المزيد من العمال، وبخاصة العمالة الجزئية والموسمية. وتتراوح مساهمة الزراعة فى التوظيف ما بين ١٥,١% و٢٤,٤% خلال فترات الإغلاق، وما بين ١٤% و١٧,١% خلال الفترات التى يستطيع خلالها العمال الوصول إلى أماكن عملهم فى إسرائيل (شبانة والبرغوثى ١٩٩٩).

وما ينطبق على مستويات البطالة بين الضفة الغربية وقطاع غزة ينطبق على معدلات البطالة حسب الجنس بين المنطقتين، إذ أن معدلات البطالة بين الإناث بشكل عام أعلى منها بين الذكور، ولكن الفوارق قليلة نسبياً، بحيث إن معدل البطالة في الضفة الغربية بين الذكور والأثاث متساو تقريباً، ويزيد بـ ٩% فى قطاع غزة. أما من حيث توزيع البطالة حسب المستوى التعليمى، فيلاحظ أن

معدلات البطالة تنخفض لفئة الأميين، إذ بلغت فى المعدل ٥,١٨% مقارنة بـ ١٢,٢٣% لمن أتموا أكثر من ١٢ سنة دراسية فى الضفة الغربية، و١٧% مقارنة بـ ٢١% فى قطاع غزة خلال الفترة الممتدة ما بين الربع الثالث من سنة ١٩٩٥ والربع الأول من سنة ٢٠٠٠. وقد يعزى ذلك إلى تعدد الخيارات المتاحة أمام فئة الأميين فى سوق العمل مقارنة بالمتعلمين، إذ أنهم يستطيعون التحرك بسهولة نسبية بين الوظائف والقطاعات الاقتصادية مقارنة بالفئات الأخرى. كما يلاحظ أيضاً، أن معدلات البطالة تنخفض كلما زاد المستوى التعليمى لتصل إلى ١٢,٢% فى الضفة الغربية، و١% فى قطاع غزة، وقد يفسر ذلك تشكيل مؤسسات السلطة، وبخاصة المؤسسات المدنية التى استوعبت العديد من خريجى الجامعات، والمعاهد كما أن معدلات البطالة تتراجع بشكل مضطرد مع تزايد العمر، بحيث تنخفض من ٢٣,٣% للفئة العمرية ١٥-٢٤ سنة إلى ٧,٦% لفئة الذين تزيد أعمارهم على ٤٥ سنة، وهذه نتيجة متوقعة، إذ أن الفئة العمرية ١٥-٢٤ تشمل الخريجين الجدد من المؤسسات التعليمية والتدريبية، أو من يدخلون إلى سوق العمل بدون خبرة سابقة، مما يزيد من صعوبة الحصول على عمل، كما أنه مع تزايد العمر تزداد الخبرة المكتسبة، وتزداد احتمالية الثبات والاستقرار فى الوظائف. أما من حيث توزيع العاطلين عن العمل حسب مكان السكن (الحضر، والريف، والمخيمات) فقد تبين أن العبء الأكبر للبطالة إنما هى فى مناطق الريف التى يسكن فيها ٤٤%، ويلى ذلك المدن (٣٦%)، ثم المخيمات (٢٠%)، (شبانة والبرغوثى ١٩٩٩)

٣- الخلفية النظرية والدراسات السابقة

بدأ الاهتمام بدراسة العلاقة بين النمو الاقتصادى والتوظيف (القدرة الاستيعابية للعمل) بعد الدراسة الشهيرة التى قام بها كل من Fei, Ranis سنة ١٩٦٣ واللذان عرفا القدرة الاستيعابية للعمالة بأنها معدل نمو التوظيف (Fei and Ranis 1963)، وحسب هذه الدراسة تم اشتقاق نموذج رياضى يبين العوامل المحددة للقدرة الاستيعابية للعمالة فى القطاع الصناعى، وقد شملت هذه العوامل: التكوين الرأسمالى،وسرعة الابتكارات التكنولوجية ونوعيتها، ودرجة تحيز الابتكارات التكنولوجية لاستخدام المزيد من عنصر العمل، وسرعة سريان مفعول

قانون تناقص الإنتاجية الحدية لعنصر العمل، ونمو الأجور. وحسب هذا النموذج تزداد القدرة الاستيعابية للعمل كلما ازداد التكوين الرأسمالي، وازدادت سرعة الابتكارات التكنولوجية المتحيزة لعنصر العمل، وقلت سرعة سريان مفعول قانون تناقص الإنتاجية الحدية ومعدل نمو الأجور. وقد ركز نموذج Fei and Ranis على القدرة الاستيعابية للعمل فى القطاع الصناعى، إلا أنه تم تطويره فيما بعد ليشمل القطاعات الاقتصادية كافة، كما تمت إضافة متغيرات أخرى تؤثر فى القدرة الاستيعابية. وعلى الرغم من تعدد الصيغ الرياضية والقياسية لمحددات القدرة الاستيعابية للعمل، فإنه يتم التركيز على أربعة عوامل أساسية هى (Kahn 1993, Squire 1972): الإنتاج والإنتاجية، والتطورات التكنولوجية، ومرونة الإحلال بين عنصر العمل ورأس المال، وتكلفة عنصر العمل. وتعكسْ هذه المحددات مجتمعة تأثير متغيرات (نوعية وكمية) عديدة جداً لا يمكن حصرها إلا أن تأثير هذه المتغيرات يمر من خلال المحددات المذكورة. وفيما يلى استعراض لطبيعة العلاقة بين كل من هذه المحددات والقدرة الاستيعابية للعمل.

٣-١ الإنتاج والإنتاجية:

يتم التعبير عن العلاقة بين التوظيف والإنتاج من خلال مرونة التوظيف بالنسبة للإنتاج ولا تحدد النظرية الاقتصادية طبيعة العلاقة بين التوظيف والإنتاج واتجاهها، فهنالك نقاش بين الاقتصاديين حول تجاه العلاقة (موجب أو سالب) من الناحية العملية، ومازال هذا النقاش مفتوحاً حتى وقتنا الحاضر. ويرجع سبب الخلاف إلى ان العلاقة بين التوظيف والإنتاج تتأثر بعدة متغيرات اقتصادية وديموغرافية. ويمكن توضيح هذا النقاش من خلال المتطابقة الاتية (Kahn 1993):

$$Q = \frac{E}{L} * \frac{Q}{E} * \frac{I}{H} * \frac{L}{N} * N * H$$

حيث إن Q = القيمة المضافة أو الإنتاج، وE = عدد العاملين (التوظيف)، وL= القوى العاملة و H = متوسط ساعات العمل للعامل، وN= عدد السكان. ويتضح من هذه المتطابقة أن نمو الإنتاج، مثلاً بنسبة ٣% قد يصاحبه زيادة

التوظيف (E) بنسبة ١%، وزيادة الإنتاجية (Q/ EH) بنسبة ١% وزيادة ساعات العمل بـ ١% مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة. كما أن نمو الإنتاج قد يرافقه تراجع فى التوظيف، لذا فإن اتجاه العلاقة بين التغيير فى الإنتاج والتغيير فى التوظيف يعتمد على اتجاه التغيير فى بقية المتغيرات المذكورة أعلاه خاصة إنتاجية العمل (Q/ E). إذ قد يتراجع التوظيف عند نمو الإنتاجية بنسبة أعلى من نمو الإنتاج.

وقدرت معظم الدراسات التطبيقية مرونة التوظيف بالنسبة للإنتاج بـ ٠,٤٥ للدول النامية و٠,٥ للدول المتقدمة (Bolthon and Glyn 1995, Squire 1972). وتتوقع النظرية الاقتصادية أن ينمو التوظيف بنسب أقل من نمو الإنتاج بسبب التقدم التكنولوجى الذى يعمل على زيادة دور رأس المال فى الإنتاج (Capital deepening) (White 1979). وتشير معظم الدراسات التطبيقية إلى تدنى مرونة التوظيف بالنسبة للإنتاج، إلا أن هنالك خلافاً على تفسير ذلك، وتعزو المدرسة الكلاسيكية ذلك إلى تشوه أسعار عناصر الإنتاج (Factor price distortions) والتى تعمل على زيادة تكلفة عنصر العمل مقارنة بتكلفة رأس المال، مما يدفع المنتجين إلى إحلال عنصر رأس المال محل عنصر العمل، ويعزز ارتفاع مرونة الإحلال من هذا التوجه (Pack 1988)، إضافة إلى تضخيم سعر صرف العملة المحلية والذى يشجع المستثمرين على استيراد معدات إنتاجية ذات كثافة رأسمالية (ILO 1997). كما أن هنالك تفسيرات أخرى منها: أن التطورات التكنولوجية تزيد من إنتاجية العامل مما يقلل الحاجة إلى عنصر العمل(Labor augmentation) (Pack 1988) إضافة إلى تأثير الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة (وكالات أو امتيازات إنتاجية وتجارية) والتى تجلب معها تقنيات إنتاج لا تناسب ظروف البلد المضيف (ILO 1997)، وميل المهندسين ورجال الأعمال فى الدول النامية إلى تفضيل تقنيات الإنتاج المتطورة مع عدم التركيز على الأسعار النسبية لعناصر الإنتاج (White 1979).

كما أن تجاه العلاقة بين التغير فى الإنتاج والتوظيف تتأثر بطبيعة السلع والخدمات المنتجة، فقد لوحظ أن الدول التى ركزت على إنتاج سلع وخدمات لتحل محل الواردات عانت من تراجع التوظيف (ارتفاع معدلات البطالة) بينما شهدت

الدول التى ركزت على إنتاج سلع وخدمات للتصدير نمواً فى الإنتاج والتوظيف (Morawetz 1974). أما عن تأثير نمو الإنتاجية على التوظيف، فهنالك تباين فى اتجاه التأثير، فقد أثبتت بعض الدراسات أن نمو الإنتاجية يقلل من نمو التوظيف (Riedel 1980, ILO 1997 Benereji and Kahn 1993, Squire) وهنالك من يقول إن مرونة التوظيف بالنسبة للإنتاج لم ينجم عن نمو الإنتاجية (Ranis 1972)، وهنالك من يقول: أن العلاقة قد تكون عكسية فى المدى القصير، إلا أنها تكون إيجابية فى المدى الطويل، إذ أن نمو الإنتاجية يعزز القدرة التنافسية فى المدى الطويل، ما يؤدى إلى نمو التوظيف (Phipps and Sheen 1995)، وهنالك من يقول إن الصناعات التى تتميز بنمو الإنتاجية هى تلك التى تتمتع بمعدلات نمو عالية، وهذه العلاقة تعرف بـ قانون (Verdoorn's Law)، وإذا صحت هذه العلاقة فإن زيادة الإنتاج سترافقها زيادة فى التوظيف (Bosworth, etals 1996).

أما السياسات المقترحة لتحقيق نمو اقتصادى يخلق فرص عمل، والتى كانت وليدة التجارب الناجحة لبعض الدول فيمكن تلخيصها بالنقاط التالية (برنامج الأمم المتحدة الإنمائى ١٩٩٦):

أ- وجود التزام سياسى واضح بالتوظيف الكامل: النمو والتوظيف يجب أن يكونا هدفين عامين للقيادة السياسية، فالدول التى حققت مستويات عالية من التوظيف كان ذلك نتيجة لاستراتيجية معتمدة.

ب- النمو الأسرع المدفوع بالتوظيف: أن الدول التى جمعت بين النمو والتوظيف ركزت فى مراحلها على قطاعات ذات كثافة عمالية وذلك لامتصاص الفائض من الأيدى العاملة.

ج-الاستثمارات المستدامة فى الناس لتسلق سلم المهارات والإنتاجية والأجور: لابد من الاستثمار برأس المال البشرى لإكساب العمال مهارات جديدة تلائم الوظائف الجديدة وبالتالى زيادة إنتاجيتهم وأجورهم.

د-الحوافز الداعمة للتوظيف والتدخلات الأخرى فى سوق العمل: قد يلزم تدخل الحكومة لمساعدة الأفراد على التكيف مع تقلبات سوق العمل وذلك من خلال

وجود أنظمة وأطر قانونية تمنع استغلال العمال، وتشجع إعادة التدريب لإكساب العمل مهارات تلائم متطلبات الوظائف المتوفرة.

هـ-تشجيع القطاع غير الرسمى: يوفر القطاع غير الرسمى (الورش والمشاريع الصغيرة) العديد من فرص العمل، لذا لابد من توفير بيئة مشجعة لتطوير هذا القطاع من خلال برامج تطوير، وتنمية المشاريع الصغيرة، وإزالة العراقيل الإدارية والتنظيمية التى تعترضها، وتحسين قدرتها على الوصول إلى المواد الخام والأسواق والتكنولوجيا.

و- التساوى فى إمكانية الوصول إلى الخدمات الاجتماعية: إن إمكانية الحصول على فرصة عمل ومستوى أجرة تلك الفرصة تعتمد على، من بين أشياء أخرى، الوضع الصحى والتعليمى للفرد. لذا فإن الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية أمر ضرورى لتحسين فرص الأفراد فى سوق العمل.

ز- توسيع الفرص للفئات المحرومة فى المجتمع خاصة للنساء والمعاقين: تعانى النساء بشكل عام من بعض أشكال التمييز فى الفرص (التعليم والعلاج والعمل) مما يتطلب توفير حوافز إضافية لهذه الفئة للتغلب على المعيقات التى تعترض مشاركتها فى نشاطات المجتمع المختلفة.

٣-٢ مرونة الإحلال:

تعرف مرونة إحلال عنصر العمل رأس المال بأنها حاصل قسمة نسبة التغير فى حصة العامل من رأس المال على نسبة التغير فى سعر عنصر العمل مقارنة بسعر عنصر رأس المال، مثلاً لو كانت مرونة الإحلال تساوى صفراً فهذا يعنى أنه فى حالة ارتفاع أجرة العمال، لن يستطيع المنتج استبدال العمال من خلال زيادة رأس المال. وإذا كانت مرونة الإحلال تساوى ٠,٥، فهذا يعنى أن انخفاض الأسعار النسبية لعناصر الإنتاج بنسبة ١٠% سيقلل من حجم الاستثمار المطلوب لتوظيف عدد معين من العمال بنسبة ٥%، وتنبع أهمية مرونة الإحلال عند دراسة محددات القدرة الاستيعابية للعمل، لكون مرونة الإحلال تشكل حلقة الوصل بين التغير فى التوظيف الناجم عن تغير الأسعار النسبية لعناصر الإنتاج، وبخاصة

عنصرى العمل ورأس المال، والتغييرات التكنولوجية والسياسات الهادفة التى تغير كثافة استخدام عنصر العمل، فارتفاع مرونة الإحلال يشير إلى وجود بدائل إنتاجية أكثر أمام المنتجين، وارتفاع قدرتهم على التأقلم مع الصدمات الخارجية، إذ أن بإمكانهم إحلال عنصر الإنتاج الذى ينمو بنسب أكبر محل العناصر الأقل نمواً (Morawetz 1974) وتتراوح قيمة مرونة الإحلال المقدرة بين ٠,٥، ١,٢ إلا أن هنالك تقديرات تخرج عن هذه الحدود (White 1979).

٣-٣ التطورات التكنولوجية:

تؤثر التطورات التكنولوجية فى المزيج الأنسب من عناصر الإنتاج، ومن هنا يتم التساؤل عن ماهية التكنولوجيا الملائمة (Appropriate technology). فالتكنولوجيا الملائمة هى تلك التى تعظم مستوى الرفاه الاجتماعى (Social welfare) أو تلك التى تعمل على تحقيق المزيج الأنسب من عناصر الإنتاج (Morawetz 1974)، وعادة ما تقاس التطورات التكنولوجية من خلال التغير فى حصة العامل من رأس المال. وتزداد أهمية التكنولوجيا فى تحديد المزيج الأمثل (Optimal Mix) كلما قلت مرونة الإحلال[٣]. فإذا كانت مرونة الإحلال قريبة من الصفر، فإن دور أسعار عناصر الإنتاج يكاد يكون معدوماً، أى أن تكنولوجيا الإنتاج هى التى تحدد المزيج الأمثل من عناصر الإنتاج. وقد يكون تأثير التغيرات التكنولوجية فى التوظيف موجباً (Capital saving)، أو سالباً (Labor saving) أو محايداً (Neutral) لذا، فإن اتجاه العلاقة غير محدد من الناحية النظرية (Phipps and Sheen 1995). وتبرز أهمية التطورات التكنولوجية وتأثيرها فى التوظيف عند الحديث عن قضية إعادة هيكلة بعض القطاعات الإنتاجية من خلال استخدام تقنيات إنتاج حديثة، وكذلك عند تحديد القطاعات الريادية التى تكون من ضمنها القطاعات التى تستخدم تقنيات ذات كثافة رأسمالية.

٣-٤ الأجور النسبية:

تشكل الأجور والمزايا الأخرى المقدمة للعمال تضحية المنتج الذى يستخدم هؤلاء العمال، لذا فإن ارتفاع الأجور سيؤدى إلى تراجع رغبة المنتج فى استخدام

عنصر العمل. وعادة ما يعبر عن قوة العلاقة بين التوظيف والأجور باستخدام المرونة، والتى بدورها تعتمد على أربعة عوامل تعرف بقانون مارشال، حيث تزداد مرونة التوظيف بالنسبة للأجور كلما ازدادت مرونة إحلال عنصر العمل محل راس المال، ومرونة الطلب السعرية للإنتاج، ومرونة عرض عناصر الإنتاج الأخرى، وازدادت أيضاً، حصة تكلفة العمل من تكاليف الإنتاج الكلية، إلا أن الأجور بحد ذاتها لا تحدد مقدار التوظيف، بل لابد من مقارنة إنتاجية الدينار المنفق على عنصر العمل مع إنتاجية الدينار المنفق على عناصر الإنتاج الأخرى، ويزداد التوظيف كلما ازدادت إنتاجية الدينار المنفق على العمل مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة.

٤- المنهجية والبيانات

سيتم تقدير مرونة التوظيف بالنسبة للإنتاج بطريقة المتوسطات للفترة من سنة ١٩٩٥حتى سنة ١٩٩٩، وقد استبعد سنة ١٩٩٤ من التحليل لعدم توفر بيانات عن التوظيف لهذه السنة. وقد حددت طبيعة البيانات المتوفرة الأسلوب الذى استخدم فى هذه الدراسة، مع إدراكنا أن هنالك أساليب أخرى لتقدير المرونة، ومن أهمها أسلوب تحليل الانحدار، إلا أن البيانات المتاحة لا تسمح باستخدامه، إذ يتوفر فقط بيانات لخمس سنوات. إضافة إلى تقدير مرونة التوظيف بالنسبة للإنتاج، سيتم تقدير التوزيع المتوقع للزيادة فى القوى العاملة بين القطاعات الاقتصادية المختلفة، بمعنى أنه فى حالة زيادة القوى العاملة بنسبة ١%، فكم سيستوعب كل قطاع من هذه الزيادة؟ وكم من العمال لن يجدوا عملاً؟ أى من سيعانى من البطالة منهم. ويسمح هذا التحليل فى تحديد القطاعات الاقتصادية الرائدة فى استيعاب القوى العاملة، وللقيام بهذا التحليل سيتم استخدام الصيغة الرياضية الآتية (Gillis et al., 1983):

$$g(ei) = Mi * (Vi) * Si$$

حيث تمثل:

g (ei) = حصة القطاع i فى استيعاب الزيادة فى القوى العاملة.

Mi= مرونة التوظيف بالنسبة للإنتاج للقطاع I

g (Vi) = معدل نمو الإنتاج (القيمة المضافة) للقطاع I

Si = نسبة العاملين فى القطاع I من مجموع القوى العاملة

وتشير هذه المعادلة إلى أن زيادة التشغيل يمكن أن يتم من خلال ثلاث قنوات: زيادة مرونة التوظيف بالنسبة للإنتاج، وزيادة حصة النشاط الاقتصادى من التوظيف، وزيادة نمو القيمة المضافة، وقد أثبتت الدراسات السابقة أن مرونة التوظيف بالنسبة للإنتاج تميل للثبات فى المدى القصير، كما أن زيادة حصة النشاط الاقتصادى من التوظيف تتغير بشكل تدريجى، لذا فإن أسرع الطرق لزيادة القدرة الاستيعابية تعتمد على زيادة معدل نمو القيمة المضافة (Gillis et al, 1983). ويشمل التحليل القطاعات الاقتصادية التالية: الزراعة وصيد الأسماك، الصناعة، الإنشاءات، تجارة الجملة والتجزئة، النقل والمواصلات، والخدمات. (الخدمات تشمل: الوساطة المالية، والأنشطة العقارية والإيجارية والتجارية، وأنشطة الخدمة المجتمعية والاجتماعية والشخصية، والمطاعم والفنادق، والتعليم، والصحة والعمل الاجتماعى). وسيتم استخدام البيانات المقدرة للحسابات القومية، بالأسعار الحقيقية للفترة من سنة ١٩٩٤ حتى سنة ١٩٩٩، إضافة إلى تقارير مسوحات العمل السنوية والتى يصدرها الجهاز المركزى للإحصاء الفلسطينى.

٥-تحليل النتائج الإحصائية

تشير النتائج الواردة فى الجداول (٣، ٤، ٥)إلى أن مرونة التوظيف على المستوى الكلى بلغت ٠,٨، ٠,٧٨ لكل من الضفة الغربية وقطاع غزة على التوالى. مما يعنى أن زيادة الناتج المحلى الإجمالى الحقيقى بنسبة ١٠% سيرافقها نمو التوظيف بنسبة ٨% فى الضفة الغربية و٧,٨% فى قطاع غزة. أما على المستوى القطاعى فكانت أعلى المرونات فى قطاعى الزراعة (٣,١٥) والصناعة (٢,٧٧) فى الضفة الغربية، وفى قطاعى الزراعة (٢,٩٣) والإنشاءات (٢,٠٠) فى قطاع غزة. ويلاحظ أن هنالك اختلافاً كبيراً نسبياً فى المرونات المقدرة بين الضفة الغربية وقطاع غزة ويبدو ذلك واضحاً فى القطاع الصناعى (٢,٧٧ فى الضفة

الغربية و٠,٥٧٣ فى قطاع غزة) وقطاع النقل والتخزين والاتصالات (٠,٢٤ فى الضفة الغربية و١,٤٦ فى قطاع غزة). وقد يعزى ذلك إلى اختلاف الظروف الاقتصادية السائدة فى كل منطقة، والتى تنعكس بدورها على الطاقة الإنتاجية المستغلة وإنتاجية العامل فى كل منطقة، فمثلاً تراجعت إنتاجية العامل فى القطاع الصناعى فى الضفة الغربية بـ ٤,٢٥% سنوياً خلال الفترة ما بين ١٩٩٥ و ١٩٩٩ وبنسبة ٣,٥% فى قطاع غزة مما يسهم فى زيادة مرونة التوظيف فى الضفة الغربية مقارنة بقطاع غزة.

إلا أن فروقات الإنتاجية قد تفسر جزءاً من الفرق بين المرونات فى كل من الضفة الغربية وقطاع غزة إلا أن البيانات المتوفرة حالياً لا تمكننا من تقصى بعض هذه الأسباب، وبخاصة المتعلقة بنسب الطاقة الإنتاجية المستغلة، وتشوهات الأسعار، وكثافة استخدام رأس المال، ومرونات الإحلال فى كل منطقة. وبشكل عام، يلاحظ ارتفاع مرونات التوظيف بالنسبة للإنتاج فى المناطق الفلسطينية على المستوى الكلى وفى معظم القطاعات مقارنة بالنسب العالمية والتى تتراوح ما بين ٠,٤٥، ٠,٥ (Squire 1972, Bolthon and Glyn 1995). ويعتبر ارتفاع مرونة التوظيف بالنسبة للإنتاج عاملاً إيجابياً يسهم فى زيادة القدرة الاستيعابية. إلا أن تأثير مرونة التوظيف بالنسبة للإنتاج فى استيعاب القوى العاملة يتوقف على معدل نمو القيمة المضافة للنشاط الاقتصادى وحصة العمالة فى كل قطاع من مجموع القوى العاملة. وقد تم تقدير التوزيع المتوقع للزيادة فى القوى العاملة (أى كم سيستوعب كل قطاع اقتصادى من القادمين الجدد إلى سوق العمل).

ويتضح من الجداول (٦، ٧، ٨) أن قطاع الخدمات يتميز بأعلى قدرة استيعابية فى كل من الضفة الغربية (٢,٢٦) وقطاع غزة (١,٧٩) وهذا يعنى أن ٣٤% من القادمين الجدد لسوق العمل فى الضفة سيجدون عملاً فى قطاع الخدمات فى الضفة الغربية و٢٤% فى قطاع غزة[٤]، وذلك على افتراض أن معدل نمو القوى العاملة يصل إلى ٦.٦% فى الضفة الغربية و٧,٣% فى قطاع غزة سنوياً (الجهاز المركزى للإحصاء الفلسطينى، التقارير السنوية لمسوح القوى العاملة). وبالرغم من تدنى مرونة التوظيف بالنسبة للإنتاج مقارنة ببقية القطاعات

الاقتصادية إلا أن ارتفاع حصة قطاع الخدمات من التوظيف (٢٢,٧٤% فى الضفة الغربية و٢٩,٨% فى قطاع غزة). وارتفاع معدل نمو القيمة المضافة (١٢% فى الضفة الغربية و٧,٩% فى قطاع غزة) رفعاً من قدرته الاستيعابية للعمالة. ويلى قطاع الخدمات فى استيعاب العمالة قطاع تجارة التجزئة والجملة والمطاعم والفنادق فى الضفة الغربية، إذ سيجد ١٦,٢% من القادمين الجدد إلى سوق العمل عملاً فى هذا القطاع ثم قطاع الإنشاءات (١٥,٤%)، وقطاع الصناعة ١٢,٥% وقطاع النقل والتخزين ٤,٣% وأخيراً القطاع الزراعى ١,٨%. وبالرغم من ارتفاع مرونة التوظيف بالنسبة للإنتاج فى القطاع الزراعى (٣,١٥) إلا أن قدرته الاستيعابية للعمالة ضعيفة جداً بسبب تدنى معدل نمو قيمته المضافة. ويتضح مما سبق أن القدرة الاستيعابية الكلية لاقتصاد الضفة الغربية تبلغ ٨٥%، أى أنه يمكن استيعاب ٨٥% فقط من القادمين الجدد لسوق العمل فى الضفة الغربية والبقية سيضطرون للبحث عن عمل خارج الضفة الغربية، خاصة فى إسرائيل وبعضهم سينضم إلى صفوف العاطلين عن العمل.

أما فى قطاع غزة فإن القدرة الاستيعابية للعمالة أقل مما هى عليه فى الضفة الغربية، إذ تقدر القدرة الاستيعابية بـ ٥٢% فقط، وتتوزع هذه النسبة بين القطاعات الاقتصادية كما يلى: ٢٤,٥% فى قطاع الخدمات، ١٢,٣% فى قطاع الإنشاءات، ٥% فى قطاع النقل والتخزين، ٤,٨% فى قطاع الصناعة، ٣,٨% فى قطاع الزراعة و١,٦% فى قطاع تجارة الجملة والتجزئة والفنادق والمطاعم، وتشير هذه النتائج أن ٤٨% من القادمين الجدد لسوق العمل فى قطاع غزة سنوياً سيضطرون للعمل فى إسرائيل أو الانضمام إلى صفوف العاطلين عن العمل. وبشكل إجمالى، فإن الاقتصاد الفلسطينى (الضفة الغربية بما فيها القدس وقطاع غزة) يستطيع استيعاب ٦٢% سنوياً من الزيادة فى القوى العاملة وأكثر القطاعات الواعدة فى استيعاب العمل هى قطاع الخدمات وقطاع تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق، وقطاع الإنشاءات. وأقل القطاعات مساهمة فى خلق فرص عمل هى قطاع الزراعة والصناعة وقطاع النقل والتخزين.

٦- استنتاجات وتوصيات

تشير النتائج بشكل عام إلى وجود ترابط قوى بين النمو الاقتصادى فى المناطق الفلسطينية والتوظيف، فقد بلغت مرونة التوظيف بالنسبة للإنتاج على المستوى الكلى ٠,٨، ٠,٧٨ لكل من الضفة الغربية وقطاع غزة على التوالى. وتبين أن القدرة الاستيعابية الكلية لاقتصاد الضفة الغربية تبلغ ٨٥%، أى أنه يمكن استيعاب ٨٥% فقط من القادمين الجدد لسوق العمل فى الضفة الغربية، والبقية سيضطرون للبحث عن عمل خارج الضفة الغربية خاصة فى إسرائيل وبعضهم سينضم إلى صفوف العاطلين عن العمل. أما فى قطاع غزة فإن القدرة الاستيعابية للعمالة أقل مما هى عليه فى الضفة الغربية، إذ تقدر القدرة الاستيعابية بـ ٥٢% فقط.

وبناء على هذه النتائج فإن هنالك إمكانية كبيرة لتحسين القدرة الاستيعابية للعمالة فى الاقتصاد الفلسطينى. واستناداً إلى النتائج المذكورة أعلاه، فإننا نوصى بالسياسات والإجراءات الآتية:

١-ضرورة وجود التزام سياسى واضح بالعمالة الكاملة، بحيث يكون النمو الاقتصادى والتوظيف هدفين عامين للقيادة السياسية.

٢-إعطاء أفضلية للقطاعات الاقتصادية ذات الكثافة العمالية عند تقديم الحوافز الاستثمارية بشقيها المادى والإجرائى. إذ أن الدول التى جمعت بين النمو والتوظيف ركزت فى مراحلها الأولى على قطاعات ذات كثافة عمالية وذلك لامتصاص الفائض من الأيدى العاملة.

٣-إعطاء أفضلية للقطاعات الواعدة فى استيعاب العمل وهى قطاع الخدمات وقطاع تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق، وقطاع الإنشاءات.

٤-حفز المنتجين على إحلال عنصر العمل محل عناصر الإنتاج الأخرى بقدر ما تسمح به تقنيات الإنتاج المتاحة

٥-إعطاء أفضلية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة نظراً لاستيعابها المزيد من العمالة مقارنة بالمشاريع الكبيرة.

الجداول الإحصائية

جدول رقم (١)

تطور عدد العاملين فى الصفة الغربية (بآلاف)

النشاط الاقتصادى	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	الربع الأول من ٢٠٠١
الزراعة	٣٨	٤٢,٤	٤١,٠٩	٤٣,٤	٣٩,٩	٤٦,٢٤	٤٩,٦٤
الصناعة	٤١,٦٦	٤٤,١	٤٥,٦	٥٤,٥	٥٤,٧	٥٣,٧٧	٤٨,١٨
الإنشاءات	٢٦,٩	٢٨,٣	٢٨	٣٧,٤	٤١,٤	٤٢	٣٠,٦٦
التجارة والمطاعم والفنادق	٤٦,٤	٤٧,٣	٥٣	٦٠,٢	٦٢,٢	٦٦,٦	٦١,٣٢
النقل والتخزين والاتصالات	١٣,٤	١٤,١٣	١٤,٧	١٧,٣٥	١٧,٧	١٩,٨٩	١٦,٣٥
الخدمات والفروع الأخرى	٦٣,٥٥	٦٧,٥	٧١,٣	٨١,٧	٩٤,٦	١٠٥,٦	٩٨,٤
المجموع	٢٣٠	٢٤٣,٧	٢٥٣,٧	٢٩٤,٥	٣١٠,٥٨	٣٣٤	٢٩٢

المصدر: الجهاز المركزى للإحصاء الفلسطينى ــ مسح القوى العاملة، أعداد سنوية ودورية مختلفة.

جدول رقم (٢)

تطور عدد العاملين فى قطاع غزة (بآلاف)

النشاط الاقتصادى	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	الربع الأول من ٢٠٠١
الزراعة	٨,٦	٩,٢٤	٨,٨	١٠	٢٢,٠٥	٢٤,٣٤	١٧
الصناعة	١٥,٩	١٦,٦	١٦,٧	١٨,٣	١٨,٣٦	١٥,٧٨	١١,٤٦
الإنشاءات	١١,٤٤	٩,٨	١١,٧	١٨,١٢	١٦,١	١١,٣٧	٢,٦٤
التجارة والمطاعم والفنادق	٢٠,٦٤	٢٠,٤٧	٢٢,٢	٢٥,٤	٢٠,٣٢	٢٠,٣٥	١٩,٤
النقل والتخزين والاتصالات	٥,٠٩	٤,٨٤	٥,٣	٦,٥٨	٧,٧	٥,٧٩	٦,٥٥
الخدمات والفروع الأخرى	٤٨,٣	٤٩,١	٥٠,٠٦	٥٨,٤٢	٦٠,٦٤	٥٢	٦٨.٩
المجموع	١١٠	١١٠,١	١١٤,٧٦	١٣٦,٨	١٤٥٠١٧	١٤٥,١	١٢٦

المصدر: الجهاز المركزى للإحصاء الفلسطينى ــ مسح القوى العاملة، أعداد سنوية ودورية مختلفة.

جدول رقم (٣)

متوسط مرونة التوظيف فى الضفة الغربية للفترة ١٩٩٥-١٩٩٩

النشاط الاقتصادى	متوسط نمو القيمة المضافة	متوسط نمو التوظيف	مرونة التوظيف
الزراعة وصيد الأسماك*	٠,٣٨	%١,٢	٣,١٥
الصناعة	%٢,٦	%٧,٢	٢,٧٧
الإنشاءات	%١٣,٢	%١٣,٣	١
تجارة الجملة والتجزئة والفنادق والمطاعم	%٦	%٨,٥	١,٤
النقل والتخزين والاتصالات	%٣٣	%٨,١	٠,٢٤
الخدمات والفروع الأخرى	%١٢	%١٠	٠,٨٣
الاقتصاد ككل	%١٠	%٨	٠,٨

* تم إهمال سنة ١٩٩١ عند احتساب معدل نمو العمالة فى القطاع الزراعى، إذ بلغ معدل نمو العمالة ١١٩% خلال هذا العام مما يعطى مرونة استخدام عالية جداً ولا يمكن تفسيرها.

المصدر: حسبت على التقديرات الأولية للحسابات القومية الحقيقية التى قام بها الجهاز المركزى للإحصاء الفلسطينى.

جدول رقم (٤)

متوسط مرونة التوظيف فى قطاع غزة للفترة ١٩٩٥-١٩٩٩

النشاط الاقتصادى	متوسط نمو القيمة المضافة	متوسط نمو التوظيف	مرونة التوظيف
الزراعة وصيد الأسماك	%١,٥	%٤,٤	٢,٩٣
الصناعة	%٦,٥	%٣,٧	٠,٥٧
الإنشاءات	%٦	%١٢	٢
تجارة الجملة والتجزئة والفنادق والمطاعم	%٤,٩	%١	٠,٢٠
النقل والتخزين والاتصالات	%٧,٨	%١١,٤٤	١,٤٦
الخدمات والفروع الأخرى	%٧,٩	%٦	٠,٧٦
الاقتصاد ككل	%٨,٧	%٦,٨	٠,٧٨

المصدر: حسبت على التقديرات الأولية للحسابات القومية الحقيقية التى قام بها الجهاز المركزى للإحصاء الفلسطينى.

جدول رقم (٥)

متوسط مرونة التوظيف فى الضفة الغربية وقطاع غزة للفترة ١٩٩٥-١٩٩٩

النشاط الاقتصادى	متوسط نمو القيمة المضافة	متوسط نمو التوظيف	مرونة التوظيف
الزراعة وصيد الأسماك	%٧,٢	%٨,٩	١,٢٤
الصناعة	%٣,٣	%٣,٨	١,١٥
الإنشاءات	%٨,٤	%١٠,٥	١,٢٥
تجارة الجملة والتجزئة والفنادق والمطاعم	%٥,٣	%٦,٥	١,٢٣
النقل والتخزين والاتصالات	%٢٠,٢٥	%٨,٦	٠,٤٢
الخدمات والفروع الأخرى	%٧,٨	%٨,٦	١,١
الاقتصاد ككل	%٩,٧	%٧,٦	٠,٧٩

المصدر: حسبت على التقديرات الأولية (غير معتمدة) للحسابات القومية الحقيقية التى قام بها الجهاز المركزى للإحصاء الفلسطينى.

جدول رقم (٦)

التوزيع المتوقع للزيادة فى القوى العاملة بين القطاعات الاقتصادية فى الضفة الغربية وقطاع غزة.

النشاط الاقتصادى	مرونة التوظيف بالنسبة للإنتاج	متوسط حصة العمالة فى النشاط من القوى العاملة ٩٥-٩٩	متوسط نمو القيمة المضافة ٩٥-٩٩	القدرة الاستيعابية للقوى العاملة
الزراعة وصيد الأسماك	١,٢٤	%٩	%٠,٥٧	%٠,٠٦
الصناعة	١,١٥	%١٠,٥	%٣,٣	%٠,٤
الإنشاءات	١,٢٥	%٧,٥	%٨,٤	%٠,٧٨
النقل والتخزين	٠,٤٢	%٣,٥	%٢٠,٢٥	%٠,٣
تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق	١,٢٣	%١٢,٨	%٥,٣	%٠,٣٨
الخدمات والفروع الأخرى	%١,١	%٢١,٥	%٧,٨	%١,٨٥

جدول رقم (٧)
التوزيع المتوقع للزيادة فى القوى العاملة بين القطاعات الاقتصادية المختلفة فى الضفة الغربية

النشاط الاقتصادى	مرونة التوظيف بالنسبة للإنتاج	متوسط حصة العمالة فى النشاط من القوى العاملة ٩٥-٩٩	متوسط نمو القيمة المضافة ٩٥-٩٩	القدرة الاستيعابية للقوى العاملة
الزراعة وصيد الأسماك	٣,١٥	%٩,٨	%٠,٣٨	%٠,١٢
الصناعة	٢,٧٧	%١١,٥	%٢,٦	%٠,٨٣
الإنشاءات	١	%٧,٧	%١٣,٢	%١,٠٢
النقل والتخزين	٠,٢٤	%٣,٧	%٣٣	%٠,٢٩
تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق	١,٤	%١٢,٨	%٦	%١,٠٧
الخدمات والفروع الأخرى	٠,٨٣	%٢٢,٧٤	%١٢	%٢,٢٦

جدول رقم (٨)
التوزيع المتوقع للزيادة فى القوى العاملة بين القطاعات الاقتصادية فى الضفة الغربية وقطاع غزة.

النشاط الاقتصادى	مرونة التوظيف بالنسبة للإنتاج	متوسط حصة العمالة فى النشاط من القوى العاملة ٩٥-٩٩	متوسط نمو القيمة المضافة ٩٥-٩٩	القدرة الاستيعابية للقوى العاملة
الزراعة وصيد الأسماك	٢,٩٣	%٦,٤٤	%١,٥	%٠,٢٨
الصناعة	٠,٥٧	%٩,٥	%٦,٥	%٠,٣٥
الإنشاءات	٢	%٧,٥	%٦	%٠,٩
النقل والتخزين	١,٤٦	%٣,٣	%٧,٨	%٠,٣٧
تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق	٠,٢٠	%١٢,٢	%٤,٩	%٠,١٢
الخدمات والفروع الأخرى	٠,٧٦	%٢٩,٨	%٧,٩	%١,٧٩

الهوامش:

١-للمقارنة فقد بلغ معدل النمو العالمى ١,٦% خلال الفترة ١٩٩٠ – ١٩٩٥، و ١,٧% فى الدول منخفضة الدخل، ١,٤% فى الدول متوسطة الدخل و٠,٧% فى الدول المتقدمة (البنك الدولى: تقرير التنمية ١٩٩٧).

٢-فجوة الطلب = عدد أفراد القوى العاملة – عدد العاملين فى المناطق الفلسطينية.

٣-المزيج الأمثل هو المزيج الذى يحقق أعلى أو أقل تكلفة للمنتج، وقد يختلف المزيج الأمثل عن المزيج الأنسب.

٤-تم احتساب هذه النسب من خلال قسمة القدرة الاستيعابية لكل قطاع على معدل نمو القوى العاملة.

المراجع:

- الجهاز المركزى للإحصاء الفلسطينى، الحسابات القومية، بيانات غير منشورة، رام الله فلسطين.
- ..... كتاب فلسطين الإحصائى السنوى، رقم ١، تشرين ثانى ٢٠٠٠، رام الله، فلسطين.
- ..... مسح القوى العاملة، أعداد مختلفة، رام الله، فلسطين.
- البنك الدولى. تقرير التنمية، واشنطن، ١٩٩٧.
- النجار، باقر سلمان. معوقات التوظيف الأمثل للقوى العاملة الوطنية فى الخليج العربى وإمكانيات الحل، فى سياسات التوظيف وانتقال العمالة العربية، تحرير إسماعيل سراج الدين وآخرون، المعهد العربى للتخطيط بالكويت واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربى آسيا، الكويت ١٩٨٦.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائى UNDP. تقرير التنمية البشرية: ١٩٩٦.
- جودفرى، مارتن الخطوط الأساسية لإعداد استراتيجية التشغيل فى فلسطين ــ منظمة العمل الدولية ــ مشروع التشغيل الفلسطينى، رام الله ١٩٩٧.
- معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينى. المراقب الاقتصادى، أعداد مختلفة.
- مكحول باسم. تحليل العرض والطلب على العمالة الفلسطينية. رام الله ــ فلسطين، ٢٠٠٠.

- Bolthon, Andrea; Glyn, Andrew. Can Macroeconomic policies Raise Employment. International Labor Review, Vol. 130. 1995.
- Bosworth, D; Dawkins, P; and Stromback T. The Economics of the Labor Market. Longman Singapore, 1996.
- Caimfors, Lars. Active Labor Market Policy and Unemployment: A Framework for the Analysis of Crucial Design Features. OECD Economic Studies, No. 22, 1994.
- Chow, Peter C. Y. Output Effect, Technology Change, and Labor Absorption in Taiwan 1952 – 1986. Economic Development and Cultural Change. Vol. 39, 1990.
- Fei, John C. H; Ranis, Gustav. Innovation, Capital Accumulation and Economic Development. The American Economic Review, Vol. LIII, No. 3, 1963.
- Gillis, M; Perkins. D; Roemer, M; and Snodgrass, D. Economics of Development. Norton and Company, New York, 1983.
- Hamermesh, Danial. The Demand for Labor in the Long Run, in Handbook of Labor Economics Vol. 1, edited by O. Ashenfelter and R. Layard Elsevier Science Publishers BV, 1986.
- International labor Organization.World employment Report, Geneva, 1997.
- Kahn, George A. Sluggish Job Growth: Is Rising Productivity or an Anemic Recovery to Blame, Econmic Review of Federal Reserve Bank of Kansas City. Third Quarter Vol. 78, No. 3 1993.
- Layard, R; Nickell, S. J. and Jackman R. Unemployment: Macroeconomic Performance and the Labor Market. Oxford University Press, London, 1991.
- Mehmet, Ozay. The Employment Challenge Facing Indonesia: Outlook and Lessons from ASEAN Neighbors. ASEAN Economic Bulletin, Vol. II, No. 2 1994.
- Michie, J. The Capacity to Tackle Unemployment, in Investment, Growth, and Employment: Perspectives for Policy.

Edited by: Ciaran Driver and Paull Temple, Routledge, London 1999.

- Morwetz, D. Employment Implications of Industrialization in Developing Countries: A Survey. The Economic Journal Vol., 84, September 1974.
- Pack, Howard. Industrialization and Trade,in Handbook of Development Economic. Vol. 1 edited by h. Chenery and T. N. Srinivansan, Elsevier Science Publishers B. V.1988.
- Phipps, A. J; Sheen, JR. Macroeconomic and Employment Growth in Australia. Australian Economic Review, First Quarter 1995.
- Radwan, Samir. Toward Full Employment: Egypt into 21st Century. The Egyptian Center for Economic Studies, Cairo, 1998.
- Ranis Gustay. Industrial Sector Labor Absorption. Economic Development and Cultural Change, Vol. 21, 1972.
- Squire Lyn. Employment Policy in Developing Countries: A Survey of Issues and Evidence. Oxford University Press, UK, 1980.
- Stoneman, P.A. An Analytical Framawork for an Economic Perspective on the Impact of New Information Technology in Information. Technologies and Economic Perspective. Editor: P. Stoneman.
- Watanabe, Susumu. Exports and Employment: the Case of the Republic of Korea International Labor Review, Vol.106, 1972.
- White Lawrence J. The Evidence on Appropriate Factor Proportions for Manufacturing in Less Developed Countries: A Survey. Economic Development and Cultural Change. Vol. 27, 1979.